مجلة مينا للدراسات الاقتصادية
المجلد03 /العدد 05 (2020) ، ص ص.89-112

تقييم سياسات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحسين قدرتها التنافسيةفي الجزائر

Assessing policies and programs supporting SMEs to improve their competitiveness in Algeria

العيد غربي [1]،زكرياء مسعودي [2]، خليفة عزي [3]

[1]أستاذ محاضر -ب-، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، gherbi-laid@univ-eloued.dz

[2]أستاذ محاضر -ب-، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، pr.zakariamessaoudi@gmail.com

[3]أستاذ محاضر -أ-، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي،k.azzi39@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/11/17 تاريخ القبول: 2020/01/12 تاريخ النشر:2020/01/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم سياسات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع قدرتها التنافسية بالجزائر، وذلك بالاعتماد على نتائج تقرير المفوضية الأوروبية، وتم التوصل إلى أن هناك تحسن في بعض المؤشرات التي قد تعكس الاهتمام المتزايد لهذا القطاع، غير أن الوضع العام لهذه المؤسسات لم يصل بعد إلى مستوى التقدم والتطور التي وصلت إليه دول أخرى على سبيل المثال: تونس والمغرب.

الكلمات الافتتاحية:المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القدرة التنافسية، الشراكة الأورو متوسطية.

تصنيف JEL : L32, L19 .

Abstract:

This study aims at evaluating the policies and programs supporting SMEs in raising their competitiveness in Algeria, based on the results of the European Commission report.It was concluded that there were improvements in some indicators that may reflect the growing interest in this sector, but the overall situation of these institutions has not yet reached the level of progress and development reached by other countries, for example: Tunisia and Morocco.

Keywords: SMEs, Competitiveness, Euro-Mediterranean Partnership.

Jel Classification Code: L19, L32.

المؤلف المرسل للمقال:زكرياء مسعودي ، الإيميل: pr.zakariamessaoudi@gmail.com

1.مقدمة:

تعد التنافسية مفهوم حديث تلازم ظهورها مع العولمة والانفتاح الاقتصادي والتطورات السريعة التي عرفتها الاقتصاديات، وبما أن الواقع الاقتصادي الجديد يقوم على المنافسة والتنافسية سواء على مستوى المؤسسات أو القطاعات أو الدول في الأسواق الدولية والمحلية، فهو مؤشر للقوة الاقتصادية ومدخل لاستدامة النمو، فقوة أي بلد مرتبطة بقوة اقتصاده وبتفوقه على الاقتصاديات الأخرى، وقدرته على منافستها داخليا وخارجيا، لذا يتطلب مواجهة التغيرات العالمية من خلال تحديث هياكل التقنية والإنتاجية وتحسين كفاءتها وبناء قطاع قوي قادر على المنافسة؛ فالمقولة الصائبة "دائما البقاء للأفضل".

مما لا شك فيه أن الجزائر بحاجة ماسة لتنمية قدراتها التنافسية من أجل علاج جوانب القصور في اقتصادها، ومن أجل تنمية قدرتها على المنافسة ومواجهة الغزو الاقتصادي القادم لها من كل مكان، لذا يتعين عليها إيجاد حلول مناسبة لتحسين اقتصادها في ظل عدم تنوع مواردها، بإتباع استراتيجية توسيع الصادرات وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وتدعيم مكانته التنافسية، فالعالم في الوقت الحالي يمر بمتغيرات سريعة حيث ظهرت التكتلات الإقليمية والعالمية، وتوسعت سياسات التحرير الاقتصادي وفتح الأسواق والاندماج في الاقتصاد العالمي، ومن هنا يبرز الدور المؤكد والمثالي الذي يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تؤديه في مثل هذا الاقتصاد، وبالتالي يعتبر هذا القطاع مصدرا هاما للقدرة التنافسية للدول، وذلك بالنظر للمزايا التي تتميز بها.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هو تقييم سياسات وبرامج دعم المؤسساتالصغيرة والمتوسطة على تحسين قدرتها التنافسية في الجزائر؟.

وللإجابة على الإشكالية السابقة تم تقسيم الدراسة إلى محورين:

- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- تقييم سياسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحسين قدرتها التنافسية.

2.واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

1.2. تطور مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

مع وجود العديد من الصعوبات في إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كانت للجزائر عدة محاولات في تحديد تعريف لها، ولكن بعضها تعتبر غير رسمية،

فأول محاولة كان التقرير الخاص ببرنامج التنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 1974- 1977، الذي وضعته وزارة الصناعة والطاقة، معطيا التعريف التالي" نسمي مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل وحدة إنتاجية:

- ✓ مستقلة قانونيا؛
- ✓ تشغل أقل من 500 شخص؛
- ✓ تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دينار جزائري، ويتطلب الإنشاء استثمارات بها أقل من 10مليون دج.

أما المحاولة الثانية قامت بها المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الخفيفة EDIL بمناسبة الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة سنة 1983، حيث ركز الملتقى في تعريفه على معياري اليد العاملة ورقم الأعمال، فعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها " المنشأة التي:

- ✓ تشغل أقل من 200 عامل؛
- ✓ تحقق رقم أعمال يقل عن 10 ملايين دينار جزائري.

ثم كانت **المحاولة الثالثة** من اقتراح الباحث "رابح محمد بلقاسم" بمناسبة الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية سنة 1988، حيث ارتكز هذا التعريف على المعايير النوعية، والذي عرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها: "كل وحدة إنتاج أو وحدة خدمات أو الاثنين معا، ذات حجم صغير أو متوسط، تتمتّع بالتسيير المستقل، التي تأخذ إما شكل مؤسسة خاصة أو عمومية"(لخلف، 2004، صفحة 24).

إن المحاولات والتعريفات السابقة بقية ناقصة، كونها لم تعرف بوضوح الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الأخرى، ولإدراك الجزائر لأهمية تلك المؤسسات في دفع قاطرة التنمية وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية تعريفا مفصّلا رسميّا من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وطبقا للقانون 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 تعرف كما يلي:"تعرف المؤسسات الصغيرة المتوسطة مهما كان طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات، وتشغل من 1 إلى 250 شخص، وأن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليارين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوي 500 مليون دينار جزائري، وتستوفي معايير الاستقلالية "(الجريدة الرسمية، 2001).

وقد اعتمد التعريف الجزائري على التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996 والذي كان موضع توصية لكل البلدان الأعضاء، حيث صادقت الجزائر على ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000، وهو ميثاق يكرس التعريف الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.2. التعريف المعتمد الحالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن قانون 2017:

وقد تم تعديل القانون التوجيهي لترقية PME سنة 2017 لتعرف المؤسسات الصغيرة المتوسطة في القانون الجديد مهما كان طبيعتها القانونية بأنها: " مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من واحد إلى 250 شخص، وأن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوي مليار دينار جزائري، وتستوفي معايير الاستقلالية "(الجريدة الرسمية، 2017).

حيث تعرف المؤسسات المتوسطة على أنها مؤسسة تشغل ما بين 50 و 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها 4 مليار دينار ولا يقل عن 400 مليون دينار، أما المؤسسات الصغيرة فهي التي تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 400 مليون دينار، بينما المؤسسات الصغيرة جدا فهي التي تشغل من 1 إلى 9 عمال ولا يتجاوز رقم أعمالها 40 مليون دينار.

ويركز هذا التعريف على ثلاث مقاييس وهي: المستخدمون، رقم الأعمال، والحصيلة السنوية، بالإضافة إلى شروط استقلالية المؤسسة، وهي كما يلي:

- ✓ الأشخاص المستخدمون: بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة؛
- ✓ الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدته 12 شهرا؛
- ✓ المؤسسة المستقلة: كل مؤسسة لا تمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

والجدول رقم (1) يوضح تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 2017.

الجدول (1): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 2017

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع حصيلتها السنوية
المؤسسات الصغيرة جدا*	1- 9	أقل من 40 مليون دج	أقل من 20 مليون دج
المؤسسات الصغيرة PE	10- 49	أقل من 400 مليون دج	أقل من 200 مليون دج
المؤسسات المتوسطة ME	50 – 250	ما بين 400 مليون / 4 ملايير دج	ما بين 200 مليون دج / 1 مليار دج

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على: المادة 08، 09، 10، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، 11 يناير 2017.

* تم تغيير مصطلح المؤسسات المصغرة في قانون 2001 بمصطلح المؤسسات الصغيرة جدا في القانون الجديد لسنة 2017.

نلاحظ أن المشرع الجزائري في آخر تعديل لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2017 بقي معتمدا على المعيار العددي والمالي وهي أكثر المعايير شيوعا واستخداما، إلا أنه المعيار العددي لم يتغير على القانون السابق بعكس المعيار المالي الذي تغير إلى الضعف فيما يتعلق بالأنواع الثلاث، وذلك تماشيا مع التطورات الحالية لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا لانخفاض قيمة الدينار الجزائري، ولتفادي إقصاء الكثير من المؤسسات من مختلف أشكال الدعم والمساعدة.

ومنه يمكن تقديم تعريف وفقا للتعريف الجديد كالتالي: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات خاضعة لملكية خاصة أو عامة، وتنشط في داخل التراب الجزائري وعدد عمالها يتراوح بين 10 إلى 250 عامل.

3.2.الاستراتيجية الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل قانون سنة 2017:

أدركت الجزائر سابقا الدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العملية التنموية، لهذا سعت إلى وضع منظومة متنوعة ومتكاملة لدعم هذا القطاع من مختلف الجوانب التي تمسه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ لذلك يعد القانون الجديد خطوة هامة في مسار الإصلاحات التي باشرتها الحكومة منذ سنة 2014 من أجل بلوغ هدف إرساء نصوص تشريعية متناسقة وشفافة لبناء اقتصاد وطني قوي خارج المحروقات يمكن الجزائر من الصمود أمام التحديات الاقتصادية الجديدة، وهو ما سيعطي دفعا جديدا للمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة كإحدى دعائم النمط الاقتصادي الجديد الذي يسمح لها بالانخراط الفعال في استراتيجية التصنيع الجديدة التي تبنتها الحكومة.

وتنص المادة 15 من القانون الجديد على تدابير المساعدة وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تهدف إلى ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي، التجاري، القانوني، الاقتصادي، المالي، المهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وتطبيقا لهذا القانون ستقوم الجماعات المحلية بـ: "الإجراءات الضرورية لمساعدة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة بتسهيل الحصول على العقار الذي يلائم نشاطها ومنحها عقارات في مناطق النشاط والمناطق الصناعية"، ويخضع نص القانون لحصة من الصفقات العمومية للتنافس بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب شروط وطرق محددة بصفة قانونية، ويجعل نص القانون من الوكالة الوطنية لتطوير وعصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جهازا للدولة مكلف بتنفيذ استراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويدعمها لتحقيق مهامها(وكالة الأنباء الجزائرية، 2017).

من بين الأهداف المسطرة من خلال قانون سنة 2017 تحفيز تجمع المؤسسات الاقتصادية وضمان ديمومة نشاطها في إطار تنافسي يتجاوب مع مستجدات الاقتصاد الحالي، وجاء النص بعدة إجراءات لدعم هذه المؤسسات لاسيما ما يتعلق بخلق هذه المؤسسات والبحث والتطوير والابتكار وتطوير المناولة وكذا الدعم المالي لعمليات إنقاذ تلك التي تواجه وضعية صعبة والقابلة للتحسين، كما يتضمن إصلاحا لجهاز دعم تلك المؤسسات على المستوى التشريعي والمؤسساتي وكذا على مستوى الهيئات التي تتدخل في تطبيق هذا الجهاز.

وتنص المادة 15 من القانون الجديد كذلك على تشجيع كل مبادرات تسهيل حصول المؤسسات على العقار، ويمنح نص القانون هذا للجماعات المحلية إمكانية اتخاذ التدابير اللازمة لمساعدة ودعم المؤسسات وترقيتها خاصة من خلال تسهيل عملية الحصول على عقار ملائم لنشاطاتها وتخصيص جزء من مناطق النشاطات والمناطق الصناعي، وتنشئ الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة صناديق ضمان القروض وصناديق الانطلاق، بهدف ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكر، كما كلفت هذه الوزارة بالتنسيق مع باقي الوزارات والسلطات المعنية باتخاذ كل مبادرة تهدف إلى تحديد احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التمويل وتشجيع

استحداث الوسائل المالية الملائمة لها، كما أتاح هذا النص للجمعيات المهنية والتجمعات التي تنشئ هياكل لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من الدعم المالي أو المادي للدولة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما(مداس و كحلول، 2017، صفحة 04).

وفي ظل القانون الجديد ستستحدث لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هيئة استشارية تسمى: " المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، يشكل هذا المجلس فضاء للتشاور، ويتكون من المنظمات والجمعيات المهنية المتخصصة الممثلة للمؤسسات، وتسهر المصالح المعنية للدولة ولواحقها على تخصيص جزء من الصفقات للمنافسة فيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يتم إعداد وتنفيذ برامج عصرنة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك في إطار تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المنتوج الوطني وترتبط الاستفادة من الإعانة أو المساعدة المادية بالشروط المنصوص عليها في دفتر الشروط، ويخضع منحها إلى اتفاقية سنوية تبرم بين الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتجمع أو الجمعية، وتحدد النشاطات السنوية المتماشية مع الأهداف المقررة(مولاي و بشراير، 2017، صفحة 05).

4.2. نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2018

لقد ولدت أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منذ أواخر الثمانينيات، إلا أن منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية شهدت تحولات وتطورات ملحوظة ابتداء من سنة 2001 والذي اقترن بصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتاريخ 2001/12/12، والذي يعتبر نقطة انعطاف حاسمة في مسار هذا القطاع، حيث حدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه تلك المؤسسات؛ فالإحصائيات تشير إلى أن نصف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في الجزائر أنشأت خلال الفترة 2001-2007، أي بعد صدور القانون التوجيهي لسنة 2001.

تتشكل أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الخاصةبنسبة تفوق 99.93% حسب إحصائيات 2014، وذلك بفعل تسهيل الإجراءات أمام نشأتها من جهة وتطور ثقافة المستثمرين من جهة أخرى.

فمن خلال الجدول رقم (2) أدناه يتضح أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر منذ بداية الاهتمام بهذا القطاع، فيوضح الجدول التطور الملحوظ لإجمالي المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة من سنة 2001 إلى السداسي الأول لسنة 2018، والتي بلغ متوسط نسبة التطور حوالي 10% سنويا، وبنسبة تطور إجمالية خلال الفترة 2001-2018 تقدر بحوالي 400%، وتعود هذه الزيادة إلى تسارع وتيرة إنشاء الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالدرجة الأولى، وإذا ما أردنا حساب معدل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، سنجد ما معدله 10 مؤسسات في الساعة عبر التراب الوطني خلال سنة 2015، ليرتفع إلى حوالي 13 مؤسسة في سنة 2016، وهي نسبة إنشاء جد ضعيفة مقارنة بدول أخرى؛ كما ترجع زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الوتيرة العالية التي تشهدها الجزائر من المشاريع نتيجة ارتفاع أسعار البترول في السنوات الأخيرة مما أتاح للقطاع فرصة النمو والتطور؛ كما ترجع بالدرجة الأولى إلى سيطرة القطاع الخاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فالمؤسسات الخاصة تمثل الأغلبية بنسبة تفوق 99.5% من مجموع تعداد المؤسسات الإجمالية، كما نلاحظ أن معدل تطور سنة 2010 وصل إلى حوالي 35.8%، هذه الزيادة الكبيرة في المعدل راجعة كما ذكرنا إلى إدماج لأول مرة الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطهم في المهن الحرة في تعداد المؤسسات الخاصة(حيث يقدر بـ 70626 مؤسسة صغيرة ومتوسطة). وهذا ما يوضحه الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2) : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال 2001-2018

السنوات	المؤسسات الخاصة	النسبة	ن ص ت	النسبة	المؤسسات	النسبة	المجموع	ن التطور%
2001	179893	73.30	64600	26.32	778	0.31	245348	/
2002	189552	73.32	64677	24.69	778	0.29	261853	+6.72
2003	207949	72.06	79850	27.67	778	0.26	288577	+10.20
2004	225449	72.03	86732	27.71	778	0.24	312959	+8.44
2005	245842	71.72	96072	28.03	874	0.25	342788	+9.53
2006	269806	71.61	106222	28.19	739	0.20	376767	+9.91
2007	293946	71.53	116347	28.31	666	0.16	410959	+9.60
2008	392093	75.46	126887	24.42	626	0.12	521614	+26.30
2009	455398	72.86	169080	27.05	591	0.09	625069	+19.83
2010	492892	78.00	135623	21.91	577	0.09	619072	-0.95
2011	511856	77.64	146881	22.28	572	0.09	659309	+6.49
2012	550501	77.34	160764	22.58	557	0.08	711832	+7.96

+9.26	777816	0.07	557	22.59	175676	77.34	601583	**2013**
+9.54	852053	0.06	542	22.83	194562	77.10	656949	**2014**
+9.68	934569	0.06	532	23.23	217142	76.71	716895	**2015**
+11.61	102262	0.03	390	43.64	446325	56.31	575906	**2016**
+5.09	107450	0.02	267	43.26	464892	56.70	609344	**2017**
+3.5	109317	0.02	262	41.16	464689	59.70	628219	**2018**

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، للسنوات 2001-2018 من الموقع الالكتروني:
. **http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique**

3.تقييم سياسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحسين قدرتها التنافسية:

لتقييم أثر سياسات وبرامج دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رفع قدرتها التنافسية في الجزائر، اعتمدنا على نتائج تقرير سنة 2014 حول: "تقييم سياسات وبرامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شمال أفريقيا والشرق الوسط" الذي تعده المفوضية الأوروبية مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OECD" وبالتعاون مع مؤسسة التدريب الأوروبية "ETF" وبالتشاور مع بنك الاستثمار الأوروبي "PEI"، والمنبثق من قانون الأعمال الصغيرة لأوروبا " ÉVALUATION SUR LA BASE DU SMALL BUSINESS ACT POUR L'EUROPE ".

1.3. لمحة على منهجية تقرير المفوضية الأوروبية:

يستند هذا التقرير على دراسات نوعية وكمية موجهة للحكومات المعنية والهيئات والمنظمات التي تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويهدف هذا التقرير إلى:

- ✓ يوفر لصانعي القرار إطارا لتحسين سياساتها الوطنية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ يحدد هذا التقرير نقاط القوة والضعف في إعداد والتنفيذ ومقارنة الخبرات والأداء، لتحسين مناخ الأعمال وتحفيز المبادرات؛
- ✓ قياس التقارب نحو تنفيذ المبادئ التي يروج لها قانون الأعمال التجارية الصغيرة لأوروبا.

ويعرض التقرير تقييم النتائج مجمعة في خمسة مجالات واسعة تتعلق بسياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي:

- **تعزيز المؤسسات والآليات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** ويشمل تقيم هذا المحور البعد: الإطار المؤسسي والتنظيمي لوضع السياسات العامة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- **تهيئة بيئة تشغيلية مواتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** ويشمل التقييم على البعدين: إجراءات الإفلاس الفعالة لرجال الأعمال، وبيئة الأعمال التجارية للمؤسسات الناشئة؛

- **تسهيل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل وتحسين القوانين:**ويشمل تقييم هذا المحور على البعد: حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل؛

- **تعزيز ثقافة ريادة الأعمال وتنمية المهارات:** ويشمل تقييم هذا المحور على البعدين: التعليم والتدريب في مجال تنظيم المشاريع بما في ذلك تنظيم المشاريع لدى المرأة، والإبداع والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- **تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** ويشمل تقييم هذا المحور على خمسة أبعاد التالية:

- ✓ تقييم خدمات دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الصفقات العمومية لصالحها؛
- ✓ دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستفادة من الشبكات والشراكة الأورومتوسطية في الجزائر؛
- ✓ دعم المهارات والكفاءات والابتكار د للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ التوجه البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ دعم تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.3. نتائج تقييم سياسات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رفع قدرتها التنافسية في الجزائر:

يعتمد نجاح وتطوير السياسات اعتمادا كبيرا على منهج وسعي الحكومة بعزم إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في تعزيز التنمية الاقتصادية ومواكبة التطورات والتحولات التي تطرأ على الساحة المحلية والدولية، وقد تحولت السياسة الجزائرية نحو تعزيز قدرات القطاع الخاص لتوليد قيمة مضافة وخلق فرص عمل في القطاعات، وذلك بالتحول من اقتصاد تهيمن عليه

من الدولة إلى اقتصاد موجها نحو اقتصاد السوق من خلال تكريس الجهود والموارد وإنشاء عدد قوانين وتشريعات وهيئات لضمان هذا التحول.

تشير نتائج تقييم سنة 2013 مقارنة بسنة 2008 إلى أن الجزائر بذلت جهودا كبيرة خلال السنوات الخمس الماضية وخصصت موارد كبيرة لتعزيز روح المبادرة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسنت أدائها في عدد كبير من أبعاد ومؤشرات تلك السياسات، من درجات أقل من 2.0 في معظم المؤشرات الرئيسية خلال تقييم سنة 2008، إلى درجات قريبة من المستوى 3.0 أو حتى أعلى خلال تقييم عام 2013، وتشير هذه النتائج أن الجزائر قد وضعت بالفعل عددا كبيرا من المعالم الرئيسية في نشر سياسة واضحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على الرغم من وجود ثغرات في هذه السياسات، ولاسيما فيما يتعلق بالتنسيق المؤسسي والتوجهات الاستراتيجية؛ وكذلك فيما يتعلق بالأموال المقدمة لدعم أصحاب المشاريع في شكل منح أو إعانات أو قروض بفائدة أو بدون الفائدة دون وضع آلية صارمة، وقد يؤدي ذلك إلى تمويل المشاريع التي لا توجد لديها آفاق اقتصادية وقد يؤخر تطوير القطاع المالي والمصرفي.

وقد اتخذت الجزائر خطوات هامة لتعزيز التجارة الخارجية، بما في ذلك توقيع اتفاقات التعاون والاتفاقات التجارية مع غيرها من اقتصاديات المنطقة المتوسطية، وتيسير الوصول إلى المعلومات التنظيمية على التجارة الخارجية، كما يشير التقييم إلى وجود عدد كبير من السياسات والمبادرات في هذا المجال بيد أن البيانات المتعلقة بمستوى تنفيذها، فعاليتها وتأثيرها، لا تزال محدودة جدا، مما يصعب معرفة ما إذا كانت هذه التدابير مؤثرة بما فيه الكفاية.

1.2.3. تقييم خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الصفقات العمومية لصالحها:

يحلل ويقيم هذا المحور أدوات السياسة العامة الحكومية التي تساعد المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطةعلى الوصول إلى الأسواق وفرص السوق، وينقسم هذا المحور إلى ثلاثة أبعاد هي:(OCDE, 2014, p. 115)

*** البعد الأول: خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**يعطي هذا البعد نظرة عامة حول برامج وأدوات السياسة العامة الرامية إلى معالجة الثغرات في المعلومات ومحدودية توافر الخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

*** البعد الثاني: توافر معلومات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** ويركز هذا البعد على مدى توفر المعلومات الهادفة والواضحة للمؤسسات.

*** البعد الثالث:تسهيل الصفقات العمومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يقيم هذا البعد كيفية دعم وإعطاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة متكافئة للمشاركة في الصفقات العمومية.

وبالنسبة لوضع الجزائر ضمن هذا المحور يلاحظ في تقييم الأبعاد الثلاثة التحسن والتقدم الكلي الذي أحرزه تقييم سنة 2013 مقارنة بتقييم سنة 2008، والجدول رقم (3) التالي يوضح تقييم الأبعاد الثلاثة:

جدول رقم (3):تقييم خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الصفقات العمومية لصالحها في الجزائر 2008-2013

1- خدمات دعم PME	المعامل	نتائج تقييم	نتائج تقييم	التغير	ملاحظات
حزمة خدمات الدعم	2	2.0	2.5	+0.5	تحسن بسيط
توافر المعلومات عن مقدمي الخدمات	1	1.5	2.0	+0.5	تحسن بسيط
الحصول على الخدمات	2	2.0	3.5	+1.5	تحسن مهم
خدمات دعم إنشاء المؤسسة	2	3.0	3.5	+0.5	تحسن بسيط
حاضنات الأعمال	2	2.0	2.5	+0.5	تحسن بسيط
المتوسط المرجح العام		**2.2**	**2.9**	+0.7	تحسن بسيط
2- توافر معلومات لـ PME	**المعامل**	**نتائج تقييم**	**نتائج تقييم**	**التغير**	/
جمع ومعالجة وتحليل ونشر المعلومات	3	2.0	3.0	+1	تحسن معتبر
توافر المعلومات عبر الانترنت للمؤسسات	2	2.5	3.0	+0.5	تحسن بسيط
المتوسط المرجح العام		**2.2**	**3.0**	+0.8	تحسن بسيط
تسهيل الصفقات العمومية لـ PME	**المعامل**	**نتائج تقييم**	**نتائج تقييم**	**التغير**	
تجزئة العروض في شكل حصص	1	/	4.0	/	2008 غير معتمد
إعلان ونشر فرص الصفقات العمومية	1	/	4.0	/	2008 غير معتمد
اعتماد تكنولوجيا المعلومات في الصفقات	1	/	2.5	/	2008 غير معتمد
ضمان الالتزام بمواعيد المدفوعات	1	/	4.0	/	2008 غير معتمد

الانفتاح على الشركات الأجنبية و PME	1	/	1.5	/	2008 غير معتمد
ثبات مستوى التأهيل والمتطلبات المالية	1	/	3.5	/	2008 غير معتمد
المستوى المرجع العام		/	**3.3**	/	/

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقرير المفوضية الأوروبية حول تقييم السياسات الحكومية لتنمية PME، 2014، ص:120-124.

من خلال الجدول يتضح أن تقييم خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تحسنت من المتوسط المرجع العام قدره 2.2 سنة 2008 إلى متوسط عام قدره 2.9 سنة 2013، وتعود الزيادة بالدرجة الأولى إلى مؤشر حصول المؤسسات على الخدمات الذي انتقل من 2.0 إلى 3.5 نقطة، نتيجة لخدمات هيئات وآليات الدعم المختلفة، وبرنامج التأهيل الوطني الجديد لترقية تنافسية المؤسسات الجزائرية (2010-2014) الذي سخرة له إمكانيات كبيرة، وبالنسبة لمؤشر توافر المعلومات فقد انتقل من 2.2 إلى 3.0 نقطة، نتيجة تأسيس صندوق FAUDTIC سنة 2008 بغية تطوير اقتصاد رقمي، وإنشاء بنك معلومات المؤسسات سنة 2012، بالإضافة إلى إعادة تأهيل الشبكة الجزائرية للبحث من خلال تقويمها وتحيينها خلال سنة 2010، ولكن بالرغم من تحسين إمكانية الحصول على المعلومات عن خدمات الأعمال التجارية، ومواصلة تقديم خدمات دعم مخصصة للمؤسسات، يلاحظ وجود نقص في مجالات جمع وتحليل ونشر المعلومات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القنوات التقليدية وعلى الإنترنت، والنسبة لمؤشر تسهيل الصفقات العمومية لها، فبفضل تجزئة عروض الصفقات في شكل حصص، وطبقا للمرسوم الرئاسي 12-23 لسنة 2012 الذي يعطي نسبة 20% من العقود الحكومية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونتيجة أيضا لتفعيل نشاط صندوق ضمان الصفقات العمومية CGMA، فقد تحصل هذا المؤشر على تقييم 3.3 سنة 2013.

وبمقارنة الجزائربكل من تونس والمغرب نجد أنهما تحصلا على التقييم 3.6 و 3.9 على التوالي سنة 2013في مؤشر خدمات الدعم، ويرجع تقدم المغرب إلى وجود حزمة خدمات دعم متنوعة وتوفر المعلومات حولها، وكذا تحصلا على 3.0 و 3.2 على التوالي في مؤشر توافر المعلومات، و 3.5، 3.3 على التوالي في مؤشر تسهيل الصفقات العمومية، ويرجع تقدم تونس إلى

استخدام تكنولوجيا المعلومات في الصفقات العمومية، مما يستوجب على الجزائر اللحاق بجيرانها في هذا المؤشر.

2.2.3. تقييم دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستفادة من الشبكات والشراكة الأورومتوسطية:

ويحلل ويقيم هذا المحور السياسات والمبادرات الرامية إلى تعزيز تواصل شبكات الشراكة الأورومتوسطية وشراكاتها، ومساعدة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الوصول للأسواق والاستفادة أكثر من الإمكانات وفرص السوق، وتنمية العناقيد وشبكات الأعمال، لتحقيق فوائد التعاون والمساهمة في النمو الاقتصادي، والجدول التالي يبين نتائج تقييم دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ومدى الاستفادة من الشراكة الأورومتوسطية.

جدول رقم(4):تقييم دعم المؤسسات على الاستفادة من الشبكات والشراكة الأورومتوسطية 2008-2013

دعم PME على الاستفادة من الشبكات والشراكة الأورومتوسطية	المعامل	تقييم سنة 2008	تقييم سنة 2013	التغير	ملاحظات
العناقيد والشراكة الأورومتوسطية بين المؤسسات	2	1	2	+1.0	تحسن معتبر
الشبكات الأورومتوسطية لخدمات دعم المؤسسات	2	1.5	2	+0.5	تحسن بسيط
برامج الربط بين المؤسسات الأورومتوسطية	2	1	1	0.0	نفس التقييم
المتوسط المرجح العام		**1.2**	**1.7**	+0.5	تحسن

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقرير المفوضية الأوروبية حول تقييم السياسات الحكومية، مرجع سبق ذكره، ص:154.

يتضح من خلال الجدول رقم (4) أنه عموما كان هناك تقدم متواضعا في سنة 2013 مقارنة بسنة 2008 في مجال تعزيز الشبكات والاستفادة من الشراكة الأورومتوسطية، إذ تحسن المؤشر من 1.2 إلى 1.7 أي بتحسن 0.5+، ويعود هذا التحسن الطفيف بالدرجة الأولى إلى تحسن العناقيد بين المؤسسات الذي انتقل من 1.0 إلى 2.0، كذلك تسهيل الإجراءات عبر

تحسين البنية التحية لميناء الجزائر العاصمة وغيرها، (وفق لبيانات المنتدى الاقتصادي العالمي فقد تحسنت الجزائر في مؤشر عدد الإجراءات الجمركية من 2.6 سنة 2008 إلى 2.8 سنة 2014 إلا أن جودة البنية التحتية الجمركية لم تتحسن وفق هذا المؤشر(World Bank, 2017))، أما بالنسبة لبرامج الربط بين المؤسسات الأورومتوسطية فلم تستفد منه الجزائر وبقي في التقييم 1.0، ونلاحظ أن المغرب وتونس أكثر الدول استفادة من الشبكات والشراكة الأورومتوسطية التي تقدمها مثل: شبكة "ANIMA" وشبكة "EEN"، حيث تم تقييم كلاهما سنة 2013 بـ 3.7 بعدما كان سنة 2008 في تونس 2.6 والمغرب 1.3، وهو تقييم جيد مقارنة بالجزائر.

تقدم تونس أمثلة مثيرة للاهتمام في كيفية تشجيع التعاون بين الشركات الأوروبية المتوسطية بطريقة استراتيجية ومستدامة، وقد أنشأت تونس نظاما لتعزيز وتنمية صناعات محددة وأنشطة اقتصادية مثل المنسوجات والتكنولوجيا الحيوية والطاقات المتجددة والأعمال الزراعية؛ كما تتولى وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الجديدة في المغرب "MICNT" قيادة الجهود لتعزيز نشوء وتطور التجمعات الصناعية والتكنولوجية وإعطائها قدرة عالية على الابتكار كجزء من مبادرة الابتكار المغرب، وقد وقعت مذكرة تفاهم مع المؤسسات الأوروبية لتعزيز التكتلات، الغرض منها هو تبادل المعلومات،وإدارة "المجموعات"، وإدارة الابتكار بين المؤسسات المغربية والأوروبية المرتبطة بالمجموعات، وتعزيزتدويل المؤسسات بين المجموعات الأوروبية والمغربية، وتهدف مبادرة الابتكار في المغرب إلى بناء نظام بيئي من الشركات المبتكرة والمشاريع التجارية والجامعات ورأس المال الاستثماري ومراكز تطوير التكنولوجيا، وتتمثل أهدافه في تعزيز اقتصاد ذي قيمة مضافة أعلى، وجذب الاستثمار، وإرساء الأسس لاقتصاد مبتكر .

3.2.3. دعم المهارات والكفاءات والابتكار داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يحلل ويقيم هذا المحور مجالات السياسات والتدابير التي توفر إطارا لتنمية المهارات داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعم الابتكار فيها، بالنسبة لسنة 2008 ركز هذا المحور على سياسة الابتكار العامة، وركز تقييم عام 2013 على السياسات والتدابير الأكثر تحديدا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد أدرج مؤشرات جديدة هدفه تقديم صورة أكثر اكتمالا عن أدوات السياسة العامة المعتمدة سابقا، بما في ذلك الصلات مع الجامعات ومراكز البحوث وبرامج الدعم المالي.

على الصعيد العالمي يعتبر عنصر الابتكار كأهم عنصر من العناصر التي تبنى عليها استراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأظهرت الدراسات التجريبية لمحددات الابتكار وأثره، أن المؤسسات الأصغر حجما أقلميلا إلى الابتكار من تلك المؤسسات الكبير؛ ويمكن لصانعي السياسات مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تعزيز قدراتها الابتكارية من خلال تدابير مثل تطوير خدمات دعم الابتكار، وتعزيز الصلات بين مراكز البحوث والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمجموعات والشبكات والعلاقات التجارية،لجعلها أكثر قدرة على المساهمة بطريقة مستدامة في النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية، وينقسم المؤشر إلى بعدين هما:

- **دعم المهارات والكفاءات داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: يقيم الفرع الأول السياسات والممارسات المتعلقة بتنمية رأس المال البشري وأثرها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو يدرس بصفة خاصة توافر التدريب، وأهميته لاحتياجات لتلك المؤسسات، ونوعية التدريبوكفايتها للمؤسسات الجديدة والتوسع
- **سياسات دعم الإبداع والابتكار فيالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: يقيم الفرع الثاني السياسات الرامية إلى دعم الابتكار ونقل التكنولوجيا، مثل وضع نهج استراتيجي لسياسة الابتكار، وإنشاء مراكز للابتكار والتكنولوجيا، أو تطوير مجموعة واسعة من خدمات المساعدة التقنية والمالية.

يشير التقرير أن الجزائر بذلت بعض الجهود لتحسين إطار سياسات الابتكار، ولكن يلزم بذل مزيد من الجهود لبناء أطر دعم شاملة للابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء آليات تنسيق لتعزيز فعالية هذه التدابير، وخاصة وأن الجزائر لديها بنية تحتية للسياسات الابتكارية مناسبة ولكن غير متطورة نسبيا، والجدول التالي يوضح تقييم الجزائر في هذا المحور:

الجدول رقم (5):تقييم دعم المهارات والكفاءات والابتكار داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2008-2013

1- دعم المهارات والكفاءات داخل PME	المعامل	تقييم سنة 2008	تقييم سنة 2013	التغير	ملاحظات
تحليل احتياجات التدريب	3	/	2.0	/	مؤشر جديد
توافر التدريب	2	1.0	3.5	+2.5	تحسن مهم
تدريب المؤسسات الناشئة	2	2.0	2.0	0.0	نفس التقييم
التدريب المؤسسات على الأعمال التجارية	2	1.0	1.0	/	نفس التقييم

نمو المؤسسات	2	1.0	3.0	+2.0	تحسن مهم
الوصول إلى الأسواق الدولية	3	2.0	2.0	0.0	نفس التقييم
ضمان الجودة	2	/	2.0	/	مؤشر جديد
كفاءات التنمية المستدامةللمؤسسة	3	/	2.5	/	مؤشر جديد
المتوسط المرجح العام		**1.5**	**2.7**	+1.2	تحسن مهم
2- سياسات دعم الإبداع والابتكار فيPME	**المعامل**	**تقييم سنة**	**تقييم سنة**	**التغير**	**ملاحظات**
تفويض المسؤوليات والمهام	**2**	/	**2.0**	/	مؤشر جديد
النهج الاستراتيجي لسياسة الابتكار فيPME	**3**	**2.0**	**2.5**	+0.5	تحسن بسيط
اعتماد ميزانية للابتكار والإبداع فيPME	**2**	/	**2.0**	/	مؤشر جديد
إنشاء مراكز الابتكار والتكنولوجيا	**1**	**1.5**	**2.0**	+0.5	تحسن بسيط
معلومات عن خدمات دعم الابتكار والإبداع	**2**	/	**2.0**	/	مؤشر جديد
خدمات الدعم المالي	**1**	/	**3.0**	/	مؤشر جديد
الأدوات المستخدمة لدعم التعاون بين PME	**1**	**2.0**	**3.0**	+1.0	تحسن معتبر
المنح الحكومية على البحث والتطوير	**1**	/	**2.5**	/	مؤشر جديد
حاضنات الأعمال للمؤسسات المبتدئة المتعلقة	**1**	/	**2.0**	/	مؤشر جديد
الحدائق العلمية والعناقيد التنافسية لتعزيز	**1**	**1.0**	**2.0**	+1.0	تحسن معتبر
المرجح المتوسط العام		**1.6**	**2.3**	+0.7	تحسن بسيط

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقرير المفوضية الأوروبية حول تقييم السياسات الحكومية، مرجع سبق ذكره، ص:166-173.

من خلال الجدول رقم (5) أعلاه نلاحظ تحسن طفيف في مؤشر دعم المهارات والكفاءات والابتكار داخلالمؤسسات الذي انتقل من تقييم 1.5 سنة 2008 إلى تقييم 2.7 سنة 2013، وكذا مؤشر سياسات دعم الإبداع والابتكار الذي انتقل من تقييم 1.6 إلى تقييم 2.3، ونلاحظ هذا التحسن خاصة في مجال خدمات الدعم المالي وتوفير التدريب للمؤسسات ونموها، والذي يرجع بالدرجة الأولى إلى برنامج التعاون الألماني، وإلى إنشاء بعض الآليات كصندوق "FAUDTIC" لتمويل البحوث في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنشاء المؤسسات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ كما أدرج مؤشر جديد وهو المنح الحكومية على البحث والتطوير والذي تحصل على نقطة 2.5 وقد يرجع هذا التقييم إلى المخطط الخماسي

2012/2008 المتعلق بتثمين نشاط البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا؛ وتخصيص ما يقارب 100 مليار دج لتمويل نشاط البحث والتطوير(دويس ، 2012، صفحة 234).

وكذا تحسن في الحدائق العلمية والعناقيد التنافسية وحاضنات الأعمال من خلال استحداث بعض حاضنات الأعمال عبر الولايات وخاصة افتتاح قطب سيدي عبد الله سنة 2010 حيث يقدر قدرته الاستيعابية على استقبال حوالي 1000 مؤسسة؛ كما انتشرت الحظائر التكنولوجية في الجزائر عبر بعض المناطق الجهوية على غرار الحظيرة التكنولوجية بورقلة في 01 مارس 2012(شادلي، 2017، صفحة 185)، وتضم 16 حامل مشروع في مجال تكنولوجيا المعلومات، ثم حظيرة عنابة ووهران وسطيف وغيرها، وكذا على مستوى حاضنات الجامعات أنشأت في 28 مارس 2012 حاضنة على مستوى المعهد الوطني للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات "INTTIC" بوهران وفي سنة 2013 أنشأت حاضنة للأعمال في جامعة باتنة، وتتخذ الجزائر كذلك تدابير لدعم الابتكار مثل صندوق تعزيز القدرة التنافسية الصناعية، والبرنامج الوطني للارتقاء، وقد قامت بمشروع تجريبي لربط الجامعات بالشركات من خلال خلايا التثمين حيث يمكن ربط الابتكارات العلمية مع أصحاب المؤسسات والشركات المعنية، كما تجسدت جهود الدولة في بناء نظام وطني للجودة معترف به دوليا يتمثل في المعهد الوطني للتقييس "IANOR"، المعهد الوطني للقياسة القانونية "ONML"، الهيئة الجزائرية للاعتماد "ALGERAC"، المعهد الوطني للملكية الصناعية "INAPI".

وبمقارنة الجزائر بتونس والمغرب نلاحظ تأخرها حيث حصلت تونس على تقييم 2.4 والمغرب على 2.7 في مؤشر دعم المهارات والكفاءات داخل المؤسسات، وعلى تقييم 3.4 لكلاهما في مؤشر سياسات دعم الإبداع والابتكار داخل المؤسسات، ويرجع ذلك إلى تنفيذ تونس برنامجين هما: برنامج مراكز البحوث التكنولوجية التي توفر المعدات والأفراد لبناء النماذج الأولية وتحليل واختبار الحلول الصناعية للشركات، وبرنامج دعم نظام البحث والابتكار الذي يهدف إلى تعزيز الروابط بين البحث والإنتاج. وبمقارنة الجزائر بالدول المتقدمة فقد أجريت دراسة على عينة من المؤسسات في مجال التكنولوجيا لوحظ فيها اهتمام لـ 70% منها بجانب الابتكار الأمر الذي خلق نوع حاد من التنافس في مجال البحث والتطوير بما أثر على زيادة الكم الهائل من براءات الاختراع.

4.2.3. التوجه البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لم يتناول تقييم عام 2008 القضايا البيئية لسياسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكان سبب إدراجها في تقييم سنة 2013 نتيجة لإعادة هيكلة الإطار التحليلي وفقا للاتفاقية الخاصة بأوروبا التي تشملقضايا السياسة البيئية، لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مواكبةالتحديات البيئية واستغلال الفرص فيها.

يحلل ويقيم هذا المحور مدى توافر وتحسين الخبرات في مجال القضايا البيئية ومبادرات دمج الكفاءات والابتكارات البيئية في استراتيجيات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز نظم الإدارة البيئية والمعايير البيئية، ومدى جهود الحكومات لتعزيزها، وتواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في التعامل مع القضايا البيئيةفي كثير من الأحيان، ويمكن للحكومات أن تدمج الاعتبارات البيئية في المؤسسات الصغيرةلمساعدة للتغلب على هذه العقبات وتحسين أدائها البيئي.

ويشير التحليل أن الجزائر أدرجت عموما الاعتبارات البيئية في إطار سياستها ولديها مؤسسات تعزز حماية البيئة، والإنتاج الأنظف والطاقات المتجددة، غير أن هذه السياسات غير متطور ولا تتكيف مع احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولا يزال استخدامها غير واسع النطاق ويوجد إمكانيات غير مستغلة إلى حد كبير، والجدول رقم (6) التالي يوضح تقييم الجزائر في هذا المؤشر:

الجدول رقم (6):تقييم التوجه البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2008-2013

1- التوجه البيئي لـ PME	المعامل	تقييم سنة 2008	تقييم سنة 2013	التغير	ملاحظات
الانتقال نحو استراتيجيات البيئية في PME والصناعة والابتكار	1	غير معتمد	3.0	/	مؤشر جديد
تحسين توافر الخبرات لـPME بشأن القضاياالبيئية	1	غير معتمد	3.0	/	مؤشر جديد
تعزيز استخدام نظم الإدارة البيئية والمعايير البيئية	1	غير معتمد	3.0	/	مؤشر جديد
المتوسط المرجح العام		/	**3.0**	/	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقرير المفوضية الأوروبية حول تقييم السياسات الحكومية، مرجع سبق ذكره، ص:185.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (6) أعلاه حصول الجزائر على مؤشر تقييم 3.0، وهذا راجع إلى التوجه البيئي للمؤسسات في الجزائر، حيث تنشط أكثر من 273.000 مؤسسة في هذا المجال من بينها 3400 مؤسسة لجمع الفضلات المنزلية والصناعية، و30.000 مؤسسة للخدمات المرتبطة بالمحيط (الدراسات والفحص، الاستثارة، التكوين والمخابر)، كما تم توفير التدريب في كثير من مجالات القضايا البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل العديد من الهيئات مثل المعهد الجزائري للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة "IARD"، ومعهد بحوث التنمية المستدامة "IRDD"(فارس، 2017، صفحة 115)، والمركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج الأنظف المتخصصونفي التنمية المستدامة للمؤسسات، كما وضعت الجزائر عدة قوانين لحماية وتشجيع استخدام النظم والمعايير البيئية وتعزيز التنمية المستدامة والطاقات المتجددة، وإصدار برنامج للسياسات العامة من خلال المخطط الخماسيللفترة 2010-2014، وعلى تخصيص ميزانية قدرها 500 مليون دينار جزائري (4.73مليون دولار) للتنمية البيئية مع التركيز على حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، وتدهور التربة، وإدارة المياه، وتحقيق الاستقرار لمراعاة الآثار البيئية والنمو الاقتصادي وإلزام المؤسسات بإدماج حماية البيئة بما في ذلك نظم الإدارة البيئية، ويجري حاليا تنفيذ أكثر من 100 مشروع بحثي بشأن الطاقات المتجددة.

وعلى غرار الدول الأخرى تواجه الجزائر عددا من التحديات البيئية، منها التصحر وتآكل التربة وندرة المياه والتلوث البحر وغيرها؛ ونظرا لموقعها الجغرافي فإن الجزائر معرضة بشدة لتغير المناخ (درجة الحرارةمن 1.1 درجة مئوية إلى 8.1 درجة مئوية بحلول عام 2020)، واستجابة لهذه التحديات أحرزت الجزائر تقدما في وضع إطار مؤسسي لدعم النمو المستدام والمؤسسات البيئية،وخطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة التي نشرتها وزارة التنمية الإقليمية والبيئة في سنة 2002 مثالا جيدا على مشاركة الصناعةعلى هذا الجهد .

ولكن غالبا ما تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير مدركة بالقضايا البيئية، كما أنها تفتقر إلى القدرة الداخلية على التصدي بفعالية لهذه المشاكل.ومن ثم يمكن للحكومة والقطاع العام أن تلعب دورا حاسما في تيسير الوصول إلى المعلومات والخبرات البيئية؛ هناك العديد من المؤسسات العامة، مثلالمعهد الجزائري للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، ومعهد بحوث التنمية المستدامة، الذي يقدم الخبرة والتدريب للمؤسسات في مجال مراجعة الطاقة والسلام؛ وبالإضافة إلى ذلك تم إطلاق 110 مشروع بحثي وطني بشأن الطاقات المتجددة في عام 2011،

ولكنها تستحق مزيدا من التطوير والتقييم. ففي الجزائر لا يزال التزام البيئي في المؤسسات في مرحلة مبكرة، حيث تم اعتماد 75 مؤسسة في سنة 2012 من قبل المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج النظيف.

5.2.3. تقييم دعم تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يحلل ويقيم هذا المحور المبادرات الرامية إلى دعم تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كوجود استراتيجية لتشجيع الصادرات ووجود برامج محددة لتعزيز قدرات المؤسسات المصدرة، ومستويات حوسبة إجراءات التجارة الخارجية وتوفير المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب والحديثة بشأن هذه الإجراءات واللوائح، ويركز التقييم في هذا المحور على عنصرين هما: الأول تنفيذ سياسة تجارية استباقية، والثاني التدابير المتخذة لتسهيل إجراءات التجارة الدولية، ويلاحظ وجود مؤشرين جديدين مقارنة بتقييم عام 2008 هما مؤشر تقديم مشورة ومعلومات عالية القيمة في السوق الدولية، يركز على نطاق المعلومات المقدمة ومدى وجود محلات الشباك الواحد لتوفير هذه المعلومات وغيرها، ومؤشر على برامج بناء القدرات التصديرية، يحلل ما إذا كانت هناك مثل هذه البرامج التشغيلية على المستوى الوطني. والجدول رقم (7) التالي يوضح مدى دعم التدويل في نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم (7):تقييم دعم تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال 2008-2013

1- تنفيذ سياسة تجارية استباقية	المعامل	تقيم سنة 2008	تقييم سنة 2013	التغير	ملاحظات
الاستراتيجية الوطنية لترقية الصادرات	3	1.5	1.5	0.0	نفس التقييم
اتفاقيات التجارة المتوسطية	2	1.0	3.0	+2.0	تحسن مهم
تقديم المعلومات القيمة في الأسواق الدولية	2	غير معتمد	3.0	/	مؤشر جديد
برامج بناء ودعم القدرات التصديرية	2	غير معتمد	2.0	/	مؤشر جديد
المتوسط المرجح العام		**1.2**	**2.3**	+1.1	تحسن معتبر
2- تسهيل إجراءات التجارة الدولية	**المعامل**	**تقيم سنة**	**تقييم سنة**	**التغير**	**ملاحظات**
مستوى حوسبة إجراءات التجارة الدولية	**1**	**1.5**	**2.0**	+0.5	تحسن بسيط
نوعية الحصول على معلومات أنظمة	**1**	**1.5**	**3.0**	+1.5	تحسن مهم

الشباك الوحيد لإجراءات التجارة الدولية	1	1.5	2.5	+1.0	تحسن معتبر
المتوسط المرجح العام		**1.5**	**2.5**	+0.5	تحسن بسيط

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقرير المفوضية الأوروبية حول تقييم السياسات الحكومية، مرجع سبق ذكره، ص:196-199.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (7) أعلاه تحسن معتبر في مؤشر اتفاقيات التجارة المتوسطية، وفي نوعية الحصول على معلومات أنظمة وإجراءات التجارة الدولية، وتحسن طفيف في مستوى حوسبة إجراءات التجارة الدولية، الشباك الوحيد لإجراءات التجارة الدولية، مع ثبات مؤشر الاستراتيجية الوطنية لترقية الصادرات، بالرغم أن لدى الجزائر وكالة لترقية التجارة الخارجية "ALGEX" تعمل حاليا في أغلب الولايات لتعزيز الصادرات، وكذا الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات "CAGEX"، وصندوق ترقية الصادرات "FSPE"، ومع ذلك لا توجد خطط واضحة لتشجيع الصادرات.

وبمقارنتها بتونس نجد لديها عدد من الاستراتيجيات القطاعية لتعزيز الصادرات، بما في ذلك صناعات الأغذية الزراعية والخدمات الصحية والمنسوجات، تقوم هذه الاستراتيجيات على قطاعات تتمتع فيها البلاد بمزايا نسبية، كما تقوم بجمع المعلومات التجارية، وتقييم أثر برامج المساعدة على الصادرات، وتنظيم أنشطة ترويج الصادرات مثل: البعثات التجارية والمعارض التجارية.

وقد حقق المغرب أيضا نتائج هامة فيما يتعلق بوضع وتنفيذ جهود متماسكة لتشجيع الصادرات، حيث في سنة 2008 كانت وزارة التجارة الخارجية مسؤولة عن وضع استراتيجية لتشجيع الصادرات وترويج الصادرات وتنظيمها وتبسيط الإجراءات، وقد وضعت الحكومة المغربية الميثاق الوطني للظهور الصناعي (BINI) للفترة 2009-2015 بين الدولة والقطاع الخاص من أجل تفعيل الاستراتيجية التنموية، وتعبئة وتنسيق الإجراءات الرامية إلى تطوير القطاعات الصناعية التي يمكن للمغرب استغلال مزاياها.

4.خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تقييم سياسات وبرامج دعم المؤسسات في رفع قدرتها التنافسية واعتمدنا على نتائج تقرير المفوضية الأوروبية، ونستنتج أن هناك تحسن في بعض المؤشرات التي قد تعكس الاهتمام المتزايد لهذا القطاع، غير أن الوضع العام لهذه المؤسسات لم

يصل بعد إلى مستوى التقدم والتطور التي وصلت إليه دول أخرى على سبيل المثال: تونس والمغرب.

5.قائمة المراجع:

OCDE. (2014). *Politiques en faveur des PME Afrique du Nord et Moyen-Orient 2014.*Union européenne.

World Bank. (2017). *International Debt Statistics 2016.* Washington.

الجريدة الرسمية. (12 12، 2001). القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد: 77. *المواد: 04-05-06-07*. الجزائر.

الجريدة الرسمية. (11 01، 2017). المادة: 05. الجزائر.

بوعلام مولاي، و عمران بشراير. (2017). الإطار القانوني الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها حسب نوعها في تقليص البطالة. *الملتقى الوطني حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الجهوي وتنويع الهيكل*. الجزائر: جامعة البويرة.

حبيبة مداس، و فتحية كحلول. (2017). *الملتقى الوطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*. الجزائر: جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي.

شوقي شادلي. (2017). تحليل العوامل المؤثرة على درجة توجه عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لاستخدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصال. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، التخصص: تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. الجزائر: جامعة قاصدي مرباح بورقلة.

طارق فارس. (2017). تحليل وتقييم سياسات وبرامج ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد: 10، العدد: 17*.

عثمان لخلف. (2004). واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها – دراسة حالة الجزائر-. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية*. الجزائر: جامعة الجزائر.

محمد الطيب دويس . (2012). محاولة تشخيص وتقييم النظام الوطني للابتكار في الجزائر خلال الفترة 1996-2009. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية*. الجزائر: جامعة قاصدي مرباح بورقلة.

وكالة الأنباء الجزائرية. (23 01، 2017). صدور القانون المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجريدة الرسمية.